الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

الديوان الوطني للإحصائيات

إشكالية الاقتصاد غير المنظور و شمولية الحسابات الاقتصادية

- بعض العناصر الهامة للتجربة الجزائرية -

حميد زيدوني، مدير عام مساعد

الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات"

أبوظبي، 8 - 9 نوفمبر 2017

عناصر العرض

1. مقدمة عامة
2. الإطار المفاهيمي
3. الطرق الأساسية لتقييم الاقتصاد غير المنظور
4. طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور
5. الخاتمة

مقدمة عامة

☜ من تحديات الحسابات الاقتصادية البحث عن الشمولية في تقديرات الناتج المحلي الخام GDP،

- **العواقب جد هامة** : النمو الاقتصادي، المساهمة في ميزانيات مختلف المنظمات، المؤشرات المشتقة من GDP مثل GDP per capita PPP، سيولة للاقتصاد، نسبة المديونية، نسبة عجز الميزانية، الضغط الجبائي، مؤشر التنمية البشرية HDI،
- هذا يعني رصد و احتساب كل الأنشطة الاقتصادية المولدة للمداخل، بغض النظر عن طبيعتها الرسمية أو غير الرسمية.

مقدمة عامة

- تقدير القطاع غير المنظم من طرف المحاسبين الوطنيين و الإحصائيين ليس هدفا في حد ذاته بالنسبة للمحاسبة القومية، بل يرمي إلى تعديل و تقويم الحسابات القومية (الناتج المحلي الخام).
- عرف مفهوم "القطاع غير المنظم" تطورات هامة على الصعيدي المفاهيمي و المنهجي

الصعيد المفاهيمي	الصعيد المنهجي
← نظام SNA 2008	← المسوح الاحصائية 123
← المكتب الدولي للشغل	← طريقة الطلب
← دليل OECD (2002)	←الطرقة الفرنسية،....

II- الإطار المفاهيمي

أغلبية الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظور، لا تمنح قدرا كافيا من الأهمية للإطار المفاهيمي و السبب يعود إلي تعدد و تنوع المصطلحات الموجودة حاليا، و التي لا تمثل بالضرورة نفس المفهوم :

اقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المهيكل، الاقتصاد الأسود، القطاع غير المنظم، القطاع غير الرسمي، الاقتصاد غير المسجل،...،

- أمام خطر الغموض و اللبس المتزايد، فإنه أضحى من المهم بما كان **توحيد التعاريف** و ذلك بتبني المعايير الدولية و تكييفها،

- استخدام تعاريف المنظمات الدولية، لاسيما تعاريف نظام الحسابات الاقتصادية للأمم المتحدة SNA 2008 و المكتب الدولي للشغل (قرار المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

II- الإطار المفاهيمي

أشار SNA 2008 إلى مجموعة من العناصر التي في غالب الأحيان غير منظورة مباشرة والتي، مع ذلك، من الواجب احتسابها في تقديرات الناتج المحلي الخام ،

من قبل ذلك أشار دليل منظمة التعاون و التنمية في ميدان الاقتصادي (OECD) سنة 2002 إلى هذه العناصر و هي :

1- الأنشطة غير مشروعة أو غير قانونية (illegal activities)،
2 - الاقتصاد النفقي (underground economy)،
3 - القطاع غير المنظم (informal sector)،
4 - إنتاج الأسر المعيشية للاستهلاك النهائي الذاتي ،
5 - الإنتاج الناقص بأسباب متعلقة بعجز في جهاز جمع البيانات.

II- الإطار المفاهيمي

مفهوم **الاقتصاد غير المنظور**.

II- الإطار المفاهيمي

1 - الأنشطة غير المشروعة :

يصنف نظام SNA 2008 الإنتاج غير المشروع إلى شطرين [SNA 2008, p 6.43]: "إنتاج السلع أو الخدمات التي يعتبر بيعها أو توزيعها محرم بموجب القانون" و "النشاطات الإنتاجية التي تكون في الغالب قانونية و لكنها تصبح غير قانونية حين إنتاجها من قبل منتجين غير مصرح لهم ، على سبيل المثال طبيب الممارس غير حامل لترخيص".

II- الإطار المفاهيمي

2 - الاقتصاد النفقي :

تندرج تحت هذا العنوان الأنشطة التي هي قانونية لكن لأسباب عديدة، يتم إخفاء جزء منها (أو كلها). من بين هذه الأسباب يذكر نظام SNA 2008 :

- تجنب دفع ضريبة الدخل أّو ضريبة القيمة المضافة أّو أّشكال الدفع الضريبي الأخرى،
- تجنب دفع اشتراكات الضمان اجتماعي،
- تجنب موافاة بعض التشريعات القانونية مثل الحد الأدنى من الأجور والحد الأقصى لساعات العمل، ومعاييرالصحة و السلامة، إلخ...
- تجنب الانصياع لّعدد من الإجراءات الإدارية مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية والاستمارات الإدارية الأخرى [SNA 2008, p 6.40] .

II- الإطار المفاهيمي

1 - القطاع غير المنظم :

لتعريف هذا القطاع، يستعير نظام SNA 2008 معايير المكتب الدولي للشغل و يلجأ إلى الوحدات المؤسستية التي تتميز **بمستوى تنظيمي بسيط، بدائية وسائل الإنتاج، عدم وجود انفصال بين العمل و رأس المال**، علاقات العمل مبنية عادة على الشغل غير الدائم و علاقات القرابة. هذه الوحدات تنتمي إلى قطاع الأسر المعيشية و لا يمكن اعتبارها ضمن قطاع مؤسستي آخر.

من الناحية العملية، بإمكاننا اعتبار ضمن القطاع غير المنظم، الوحدات الإنتاجية التي :

1- ليس لها أي تسجيل إداري ،
2- لا تمسك حسابات كاملة،
3- يمكن اللجوء كذلك إلى حجم هذه الوحدات (على أساس عدد العمال إذا أمكن ذلك أو رقم الأعمال).

III- الطرق الأساسية لتقييم الاقتصاد غير المنظور

- طرق كثيرة و متنوعة،
- كل طريقة مرتبطة بنوعية تركيبة الاقتصاد غير المنظور المراد دراستها

الطرق المباشرة

- تعتمد أساسا على مسوح إحصائية ميدانية مختصة

الطرق غير المباشرة

- تنبني على مجموعة من الفرضيات و الاتفاقيات.

III- الطرق الأساسية لتقييم الاقتصاد غير المنظور

الطرق المباشرة : المسح 123

تعتمد المنهجية المقترحة على نظام لمسوح التي توافق بين الأسر المعيشية و الوحدات الإنتاجية. يتكون هذا النظام من ثلاث مراحل :

- **المرحلة الأولى** (الشغل) : مسح عادي لدى للأسر المعيشية. يمكن من معرفة عرض الشغل، قدرة الأفراد على الاندماج في سوق العمالة. زيادة على ذلك، فإن هذه المرحلة الأولى **تسمح لنا بتحديد الوحدات الإنتاجية غير المنظمة** IPU.

- **المرحلة الثانية** (قطاع غير منظم) تهتم بتركيبات النشاط الاقتصادي ل IPU و ذلك عبر مسح خاص بهم. يهتم هذا المسح بموقفهم تجاه الشغل، الأسعار، الإنتاج، الاستثمار و المنافسة.

- **المرحلة الثالثة** (الاستهلاك) تحلل استهلاك الأسر المعيشية بتحديد أصل الطلب الموجه للقطاع غير المنظم وذلك عبر زاويتين : تقدير نفقات الاستهلاك لمختلف فئات الأسر المعيشية، و تقدير وزن أو نسبة القطاع المنظم و غير المنظم في نفقات الأسر.

III- الطرق الأساسية لتقييم الاقتصاد غير المنظور

الطرق غير المباشرة : تحليل الفارق بين العرض و الطلب

مبدأ هذه التقنية : لو تم إخفاء نسبة من الاقتصاد غير المنظور على مستوى الموارد، فإنه يظهر دائما في آخر المطاف على مستوى الاستعمالات أو الاستهلاك.

تطبق هذه الطريقة على مستويين :

- على مستوى الفرعي : حيث نقارن مثلا بين نفقات الأسر المعيشية و الإنتاج ،
- على مستوى الاقتصاد الكلي : حيث نقارن بين الناتج المحلي الخام من زاوية الإنفاق و الناتج المحلي الخام من زاوية الدخل.

III- الطرق الأساسية لتقييم الاقتصاد غير المنظور

الطرق غير المباشرة : طريقة سوق العمالة

مبدأ هذه التقنية : مقارنة بين بيانات الشغل المحصل عليها عن طريق مصادر مختلفة (مسح لدى الأسر و مسح لدى المؤسسات).

- **المرحلة الأولى** : تقييم بصفة صحيحة و شاملة الحجم الكلي للعمالة (مسح لدى الأسر)،
- **المرحلة الثانية** : استنتاج حجم العمل غير المنظم الذي يوافق أنشطة الاقتصاد غير المنظور (الفرق بين المصدرين)،
- **المرحلة الثالثة** : توزيع هذا الحجم على الانشطة الاقتصادية،
- **المرحلة الرابعة** : تقييم القيم المصافة لكل نشاط إقتصادي، بتطبيق على حجم العمالة غير المنظمة معدلات مردودية العمل المستخرجة من المسوح لدى القطاع المنظم.

IV- طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

الإطار العام للمنهجية

- الحسابات الاقتصادية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار شطرا كبيرا من مكونات الاقتصاد غير المنظور.

- خصوصيات كل فرع من فروع الأنشطة الاقتصادية، و اختلاف مصادر البيانات، نوعيتها، جودتها، و دوامها، تجعل المحاسب القومي الجزائري يتبنى حلولا لا تكون بالضرورة نفسها لمختلف الأنشطة الاقتصادية. ففي بعض الأحيان، يقتضي على المحاسب القومي استعمال عدة طرق مختلفة في نفس القطاع و ذلك لضمان أكبر قدر من جودة التقديرات، مع العلم أن أصلا و بالتعريف، الظاهرة التي نريد قياسها صعبة.

- بصفة عامة، نلجأ إلى الطرق غير المباشرة.

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

الإطار العام للمنهجية

- نقوم في المرحلة الأولى، مسبقا بالتعديلات على مستوى فروع الأنشطة (bottom-up approach) و ذلك قبل الشروع في أشغال المتعلقة بالتجميع و الموازنات. و يتم إخضاع النتائج المحصلة عليها لمجموعة من اختبارات الاتساق للحكم على جودتها (ملاحظة الاتجاه العام، مقارنة بين الأجر الوسطي للفرع و دخل الوسطي لنفس الفرع (طريقة Frantz) ، مقارنة معدل الاستهلاك الوسطي للقطاع الخاص مع معدل القطاع العمومي، ..).

- و في مرحلة ثانية، تكون اختبارات التناسق على مستوي الاقتصاد الكلي فإذا ما أستمر وجود احتمال الخطأ، نقوم بتعديلات أخرى لاحقا (top down approach) ، فمثلا، نقارن الزوايا الثلاث للناتج المحلي الخام، نقارن القدرة على التمويل للاقتصاد مع رصيد حسابات باقي العالم الخارجي،....الخ.

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

1 – الفلاحة :

- نفترض أن بيانات القطاع المنظم محصورة بصفة مقبولة من طرف إحصائيات وزارة الفلاحة،
- يكون تقويم هذه البيانات بأخذ بعين الاعتبار **إنتاج الأسر المعيشية للاستهلاك النهائي الذاتي،**
- مسح حول نفقات استهلاك الأسر المعيشية ⟸ قيمة و كمية الاستهلاك الذاتي لأسر سلعة سلعة،
- بيانات لا تكون متوفرة إلا للسنة التي توافق المسح،

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

1 – الفلاحة :

- بالنسبة للسنوات الجارية التي لا يتوفر فيها مسح، فلتقدير الاستهلاك النهائي الذاتي نأخذ قيمة كل سلعة (المحصل عليها عن طريق المسح) فنضربها في مؤشر الكميات ثم في مؤشر الأسعار:

- المؤشر الكمي ⟸ نأخذ مؤشر الملاحظ في القطاع المنظم حيث نفترض أن مؤشر كميات السلعة المعتبرة له نفس الاتجاه سواء هذه الكميات أنتجت من قبل القطاع المنظم أو غير المنظم.

- مؤشر السعر ⟸ فإنه متوفر حيث تستعمل أسعار الاستهلاك للمنتجات الزراعية المسجلة فعليا في السوق و المستعملة لإعداد الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

1 - الفلاحة

وحين نقوم بتعديل الإنتاج الفلاحي، ينبغي أن لا ننسى الإنتاج الحيواني.

على سبيل المثال، قمنا في الجزائر بتعديل السلاسل الزمنية الرسمية المتعلقة بعدد رؤوس الأبقار بعدما لاحظنا فجأة ارتفاعا معتبرا (25,3%) في عدد الرؤوس المصرح بها من قبل المربين حين قامت الدولة مجانا بعملية التلقيح ضد الحمى القلاعية.

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

2 - المناجم و المحاجر

- نجد الاقتصاد النفقي، و كذا نسبة كبيرة من الأنشطة غير المشروعة،
- تخص هذه الأخيرة سرقة الرمال في شواطئ البحار و الأودية،
- لفتت أنظارنا إلى هذه الأنشطة عندما أعددنا ميزان الموارد و الاستعمالات لهذا المنتوج،
- ظهر فرق كبير بين موارد (إنتاج و إيرادات) المتاحة لهذا المنتوج و الاستخدامات (استعمالات وسيطية) بحيث الاستخدامات أكبر بكثير من الموارد المتاحة.
- بعدما استنفذنا كل العوامل التي قد تفسر هذه الفوارق (أخطاء الحساب، الترميز، النسيان،...)، وصلنا إلى قناعة وجود مؤسسات غير مسجلة (غير مشروعة) ذات إنتاج معتبر يزود قطاع البناء.
- في آخر المطاف، فقد تم تقييم هذا الإنتاج بالإسناد إليه الفرق بين الاستخدامات و الموارد المتاحة.

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

3 - البناء و الأشغال العمومية

- قطاع ذا درجة عالية من الاقتصاد غير المنظور،
- لحظت فوارق معتبرة بين كميات مواد البناء المتوفرة أو المتاحة (إنتاج و إيرادات) و الاستهلاكيات الوسيطية (الكميات المستعملة فعليا) المصرح بها في المسوح من طرف مؤسسات قطاع المنظم،
- يوجد احتمال كبير على أن هذه الفوارق موجهة لتلبية حاجيات قطاع البناء الذاتي للأسر المعيشية،
- لتقدير أنشطة الاقتصاد غير المنظور ⟸ اللجوء إلى أكثر من منهجية و ذلك لضمان أكبر قدر في تكامل و تناسق التقديرات

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

3 - البناء و الأشغال العمومية

الطريقة الأولى : الاعتماد على عدد رخص البناء المعتمدة

- تقييم نشاط البناء الذاتي المشروع
- انطلاقا من عدد رخص البناء المسلمة سنويا، و اعتمادا على فرضيات تم التحقق منها في الميدان، تخص الفترة الزمنية المتوسطة اللازمة لبناء مسكن، يتم إعادة تقييم ما يكافئ أو يعادل عدد المساكن المبنية ذاتيا سنويا.
- بتقييم الإنتاج الخام معتمدين على فرضية حول المساحة المتوسطة لمسكن مبني ذاتيا (فرضية قد تم التحقق من صحتها في الميدان) و سعر المتر المربع مبني ذاتيا المحصل عليه من طرف مرصد مواد البناء..

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

3 - البناء و الأشغال العمومية

الطريقة الأولى : الاعتماد على عدد رخص البناء المعتمدة

السنوات	عدد رخص البناء	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2011	71 505	17 876	17 876	17 876	17 876		
2012	101 947		25 487	25 487	25 487	25 487	
2013	65 429			16 357	16 357	16 357	16 357
2014	84 371				21 093	21 093	21 093
2015	85 235					21 309	21 309
2016	78 451						19 613
المجموع	**84 246**	**17 876**	**43 363**	**59 720**	**80 813**	**84 246**	**78 372**

- 2016 : 78372 مسكن
- 17,3 مليون متر مربع (220 متر مربع للمسكن)
- 657 مليار دينار (38000 دج للمتر المربع)

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

3 - البناء و الأشغال العمومية

الطريقة الثانية : الاعتماد على مواد البناء المتاحة

- متابعة مواد البناء المتاحة في السوق سلعة سلعة (الأسمنت، الحديد، الرمل، المواد الحمراء،...)،
- تقييم هذه المواد التي تعتبر إستهلاكات وسيطية للقطاع المنظم و غير المنظم،
- عن طريق معاملات فنية يتم تقييم الإنتاج الإجمالي للقطاع المنظم و غير المنظم (P1 Global)،
- من جهة أخرى، المسوح السنوية تمكننا من معرفة إنتاج القطاع المنظم (P1 Formal)

الفرق بين الإنتاجين يمثل إنتاج الاقتصاد غير المنظور

P1 NOE = P1 Global – P1 Formal

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

4 - التجارة

من أكثر القطاعات محلا للاقتصاد غير المنظور مع تواجد كل تركيبات NOE:

- **الأنشطة غير المشروعة** (بيع سلع محظورة و بيع سلع غير محظورة من طرف وحدات غير مرخص لها)،
- **الاقتصاد النفقي** (إخفاء جزء من المبيعات و رقم الأعمال،....)
- **القطاع غير المنظم** (التاجر الصغير، التاجر المتنقل،...).

مبدأ الطريقة : تقييم إجمالي للنشاط التجاري

تعتمد طريقة تقييم هذا النشاط بالدرجة الأولى على الموارد المتاحة في السوق و المسماة **الموارد التجارية** (كميات و قيم السلع المتداولة في السوق).

IV - طرق الحسابات الاقتصادية الجزائرية في معالجة الاقتصاد غير المنظور

4 - التجارة

- لكل سلعة من سلع التصنيف، تحتسب الموارد السوقية المتاحة كمبيعات مؤسسات الإنتاج التي تضاف إليها الإيرادات،

- بعد ذلك، يحتسب لكل سلعة الهامش التجاري الذي يمثل إنتاج التجارة و ذلك بضرب قيمة الموارد التجارية في معدل الهامش التجاري،

- من المفروض أن الموارد التجارية (الخدمات غير معنية) مقيدة بطريقة صحيحة لأن من جهة، كل القطاعات قد تم تغطيتها بالمسح السنوي، و من جهة أخرى سبق و أن قمنا بتقويم جل القطاعات للأخذ بعين الاعتبار NOE.

- معدلات الهوامش التجارية تم الحصول عليها عن طريق مسح و تأخذ بعين الاعتبار عدد الوسطاء .

7- الخاتمة

- جل تركيبات ENO موجودة في النظام الإنتاجي الجزائري،
- يقدر قسط وافر من هذه التركيبات سنويا و يسجل فعليا في تقديرات GDP،
- بإمكاننا التأكيد أن الناتج المحلي الخام الجزائري يؤول بقدر هائل إلى الشمولية،
- غير أنه بموجب نفس هذه المنهجيات من الصعب عزل على المستوى الكلي للناتج المحلي الخام النسبة التي تعود لتركيبات الاقتصاد غير المنظور،
- بإمكاننا التأكيد أن GDP الجزائري يؤول بقدر هائل إلى الشمولية،غير انه بموجب نفس هذه المنهجيات من الصعب عزل على المستوى الكلي GDP النسبة التي تعود لتركيبات NOE

٧- الخاتمة

من شان هذه التقديرات غير المباشرة أن تزيد من الصلابة إذا أدمجت معها استراتيجيات أخرى تكميلية :

- تجربة طريقة مباشرة (المسح 1-2-3) على الأقل مرة واحدة،
- تكملة طريقة الطلب بطرية الشغل أو العمالة و الاستعانة بمعدلات المردودية ،
- حتى التقديرات غير المباشرة المبنية على طريقة الطلب، لا تكون مضبوطة تماما. لذلك من الضروري البحث عن حلول تكميلية أخرى كأن نقوم ببعض المسوح الجد الصغيرة لاستيعاب هذه الأنشطة

شكرا جزيلا